"عسكرة" الشرطة

مظاهر وأسباب تصاعد عنف الشرطة في الدول الغربية

شريف محيي الدين
باحث متخصص في الدراسات الأمنية وشؤون مكافحة الإرهاب

شهدت العديد من البلدان الديمقراطية أو التي قطعت أشواطاً كبيرة فيها استخداماً مفرطاً للعنف من جانب الأجهزة الشرطية في التعامل مع التظاهرات أو الاحتجاجات، وذلك بعد أن كان هناك اعتقاد سائد بأن هذه المشاهد مقصورة على النظم الاستبدادية أو السلطوية.

من المعلوم أن عدم استخدام شرطة مكافحة الشغب في الدول الغربية العنف ضد المتظاهرين، والسعي للتفاوض معهم، والتغاضي عن المخالفات البسيطة التي يرتكبونها، كان نموذجاً متبعاً في الأجهزة الشرطية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، إلا أن استخدام الشرطة العنف المفرط يمكن رصده منذ نوفمبر 1999، مع استخدام الشرطة العنف ضد المتظاهرين المناهضين لمنظمة التجارة العالمية والعولمة في سياتل، ليصبح بعد ذلك انتهاج العنف ضد المتظاهرين نموذجاً مستخدماً من قبل الشرطة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية حتى الآن.

وبمزيد من التعمق في دراسة الظاهرة، نجد أنها ليست سوى عرَض ضمن الأعراض لداء أكبر يتمثّل في الاتجاه المتزايد نحو "عسكرة" أجهزة الشرطة في كثير من البلدان الغربية الديمقراطية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي شهدت أحداثاً فارقة خلال الفترة الماضية، لعل أبرزها احتجاجات "فيرجسون" بولاية ميسوري في أغسطس – سبتمبر 2014[1]، وقبلها احتجاجات وول ستريت[2]، وسياتل أيضاً.

ولاتزال تحضر بالأذهان مشاهد قمع الشرطة في أوكرانيا للتظاهرات المعارضة والمقاومة الجماهيرية العنيفة لهذه الممارسات[3]، وما شهدته تركيا من احتجاجات دامية في عام 2013، والتي تجدّدت مؤخراً في أكتوبر 2014، بشكل أسفر عن مقتل 21 متظاهراً كردياً[4]؛ وهو ما يستدعي التساؤل حول: لماذا يتزايد العنف الشرطيّ المفرط في التعامل مع المواطنين في العديد من البلدان الديمقراطية بهذا الشكل مؤخراً؟.

إجابة هذا السؤال لابد أن تسلط الضوء على ظاهرة "عسكرة الشرطة"، وهو السؤال الذي تسعى هذه الورقة إلى محاولة الإجابة عنه، من خلال بحث دوافع "عسكرة الشرطة" في عدد من البلدان الديمقراطية وتأثير ذلك على تصاعد ظاهرة الصراعات الاجتماعية.

أولاً: دوافع ومبررات عسكرة الشرطة

تتنوع الدوافع التي تدعم وتشرع في التبرير لعسكرة الشرطة، سواء على المستوى النظري أو العملي أو الواقعي، فنجد الكولونيل جون بيلمار القائد الأعلى لشرطة مقاطعة سانت لويس،

ميزوري (St. Louis County)، والتي حدثت فيها اشتباكات "فيرجسون" الشهيرة مؤخراً، في سياق تبريره لعسكرة الشرطة، يقول إن "المدرعات العسكرية الثقيلة التي جرى استخدامها خلال تلك الأحداث، ساعدت في إبقاء كل من المدنيين ورجال الشرطة في أمان"، ويضيف "أعتقد أنه لابد أن ننظر للأمر من منظور آخر، فإذا لم تكن لدينا القدرة على حماية ضباط الشرطة بهذه المدرعات، أخشى أننا كنا سنشتبك مع الناس بأسلحتنا النارية، وبالتالي فإن حيازة تلك المدرعات جنبنا الضغط على الزناد. والفارق أن الجيش يستخدم تلك المدرعات لتمكينه من حيازة قوة هجومية عنيفة، أما الشرطة فتستخدمها حتى لا تضطر لاستخدام تلك القوة"[5].

وبالرصد العام لاتجاهات "عسكرة الشرطة" حول العالم، نجد أنها تأتي مصحوبة دوماً، بخطابات أو ممارسات معينة تُثير الذعر والخوف لدى العامة، بما يشكل غطاءً تبريرياً لظاهرة "العسكرة" واعتبارها أمراً اعتيادياً، فالحرب على المخدرات في أمريكا، خصوصاً في الولايات الواقعة في الجنوب وعند المناطق المتاخمة للحدود مع المكسيك، كانت مسوغاً لبدء اتجاه قوي في أواخر الثمانينات لمزيد من العسكرة، وهو ما تم استكماله لاحقاً بدعاوى "الحرب على الإرهاب" الذي أضحى يشكل خطراً على أمريكا من الداخل، ما جعل من الضروري زيادة قدرات تأمين الشرطة المحلية بمزيد من المعدّات والتقنيات والتدريبات العسكرية، لتتمكن من ردع الإرهاب ودرء مخاطره الكبرى. كما أن تفجّر نزاعات في بلدان مجاورة، قد يتم اتخاذه مبرراً لمزيد من قمع التظاهرات المناوئة لسياسات نظام ما، بدعوى مخافة انتشار أو تصدير الاضطرابات التي تحدث على حدود الوطن إلى داخل مدنه وأقاليمه، وهو ما تُعد تركيا مثالاً واضحاً عليه خلال الآونة الأخيرة، بما شهدته من ارتفاع حاد في معدلات قمع الشرطة المواطنين في مواجهات عنيفة هزّت قلب كل من اسطنبول وأنقرة بالأساس، ولم تكد تهدأ خلال العام الماضي، حتى تفجّرت في أكتوبر من هذا العام[6].

وكثيراً ما يجادل البعض بأن هذه الدوافع هي الدوافع الشكلية فقط، والتي يتم الترويج لها ممن يرغبون في (عسكرة) الشرطة، أما الدوافع الحقيقية وراء ذلك، حسبما يذهب المناهضون، فهي كون العسكرة تخدم شريحة معينة من تحالف كبار شركات الأسلحة، ورجال الأعمال الأثرياء، مع بعض الساسة، والذين يعتبرون الرابح الأكبر من هذه الصفقات، إذ يفتحون بها أسواقاً محلية جديدة، بدلاً من الأسواق العالمية، حيث لم يعد التسابق على شراء الأسلحة هو الهاجس الأكبر فيها نسبياً، وذلك بالمقارنة بحقب مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية، أو الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتي[7].

إضافة إلى ذلك، ومن وجهة نظر مناهضي العسكرة، لطالما كانت المخاطر التي تهدد أمن المواطنين كبيرة، لكن التصدي لها لا يكون من خلال نزعة العسكرة المتزايدة، والتي تؤدي إلى زيادة معدلات العنف الشرطيّ، وتحويل الشرطة من جهاز خدمي/مدني إلى جهاز حربي، بما يعني أن تتحول الشرطة نفسها إلى مصدر محتمل جديد لتهديد أمن المواطنين.

ثانياً: القانون في خدمة العسكرة

أضحت عسكرة الشرطة، في الولايات المتحدة الأمريكية، ظاهرة ممنهجة وليست استثناءً محلياً تتم ممارسته في ولاية أو منطقة بعينها، وذلك نتيجة الدعم السياسي اللامحدود على المستوى الفيدرالي، والتغطية التشريعية له، بما يسمح بتقنين ظاهرة (العسكرة) لا تفكيكها أو الحد منها، وهو ما يُعد مفارقة كبيرة. فبالتركيز على تشكيلات ومعدّات الشرطة في مقاطعة ماريكوبا، أريزون (Maricopa County) والتي يقودها الضابط جو أربايو (Joe Arpaio) نجد أن بحوزتها ترسانة عسكرية كاملة، من الرشاش الحربي العملاق (caliber machine gun) وهو الرشاش المثبّت الذي بإمكانه اختراق جدران مربعات عمارات سكنية كاملة، إضافة إلى أكثر من 700 بندقية قنص متطورة، و17 طائرة هليكوبتر عسكرية، و830 جهازاً وأداة للرقابة والاستخبارات، ومعهم أيضاً مئات أجهزة الرؤية الليلية، وعشرات الدبابات والمدرعات[8]. وهو ما يجعل في النهاية من جهاز شرطة لإحدى المدن المتوسطة أو الصغيرة، جيشاً جراراً لا يُعرف بالضبط من سيحاربه.

> تساهم عسكرة الشرطة بقدر كبير في تفسير ازدياد ظاهرة العنف الشرطي، ويتضافر معها غياب الرقابة والمحاسبة، والغطاء التشريعي الداعم لعسكرة الشرطة تحت وطأة خطاب "الحرب على الإرهاب"، الذي كانت أبرز سلبياته في بلداننا العربية، استخدام الأنظمة الاستبدادية له في ترسيخ قمعها الممنهج.

والاكتفاء بتناول هذه العسكرة كاستثناء يتم في ولاية أمريكية بعينها، ما هو إلا تناول قاصر، إذ إن الأمر أكثر شمولاً وتعقيداً من ذلك، فكل ترسانات الأسلحة هذه لم تأت سوى من خلال حزمة من القوانين أو برامج المنح الفيدرالية، والتي يحتل صدارتها برنامج (1033) الغامض والشهير في الوقت نفسه، والصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، وهو ما تم إطلاقه في تسعينيات القرن الماضي، أثناء زخم (الحرب على المخدرات)، ويتضمن فحواه بالأساس السماح لوزارة الدفاع الأمريكية بنقل معدّات عسكرية إلى أجهزة الشرطة المحلية، وكان ذلك بالأساس مقصوراً على المساعدة في (الحرب على المخدرات)، لكن سرعان ما جرى توسيع نطاقه من قِبَل الكونجرس، ليشمل المساعدة في أنشطة (الحرب على الإرهاب) أيضاً، وذلك منذ عام 1996[9].

وعلى عكس ما قد يعتقده البعض بأن الولايات والأجهزة المحلية هي من تتحمل شراء تلك المعدات والمدرعات العسكرية باهظة الثمن من وزارة الدفاع الأمريكية، نجد أن وزارة الدفاع شرعت من خلال برنامج (1033) في تحفيز الشرطة المحلية في مختلف الولايات والمدن، عن طريق عرض مغر ينص على مدّها بكل هذه المعدات بالمجان، فلا تتحمل المجالس والإدارات المحلية

سوى مصاريف النقل والصيانة فقط، ولا شيء غير ذلك[10]. ليس هذا فحسب، بل إنّ ما نعتبره أحد أهم الثغرات التشريعية، والتي تسمح بزيادة مظاهر العنف الشرطيّ في الولايات المتحدة، هو أن "الحكومة الفيدرالية تطلب من أجهزة الشرطة التي تتلقى معدات وفقاً لبرنامج (1033) أن تستخدمها خلال عام من تسلمها"[11]، وبالتالي فإن القانون الأمريكي يعطي الإشارة الخضراء لمزيد من العسكرة الممنهجة لأجهزة الشرطة، ويحفزّ، ليس على مجرد حيازة الشرطة لها، بل على استخدامها أيضاً، وبالتالي يمكن اعتبار ذلك أحد العوامل التفسيرية المهمة لظاهرة تحول العديد من المدن الحضرية والراقية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ساحات حرب فعلية في الآونة الأخيرة. وبالطبع لا يمكن التعويل على هذا العامل وحده، إذ يتشابك مع الكثير من العوامل السوسيواقتصادية الأخرى. ولكنه في حد ذاته يعتبر من أهم العوامل الحيوية والمؤثرة في ظاهرة ازدياد العنف الشرطيّ في كثير من البلدان الغربية، التي تنتشر فيها ثقافة احترام حقوق الإنسان على نطاق أوسع بكثير من حال بقية الأنظمة السلطوية والاستبدادية التقليدية على مستوى العالم.

ومما يزيد الأمر صعوبة، هو غياب الرقابة والشفافية الكاملة في برنامج (1033)، بشكل يُمكّن السلطة من العمل على (العسكرة) بمعزل عن أخذ الرأي العام في الاعتبار، بل إنّه من الصعب التعرف الكامل، على أي جهاز شرطة في الولايات والبلديات الأمريكية المختلفة يستخدم البرنامج في مجرد الحصول على خيم، وماكينات طباعة، وأدوات لوجستية متعددة تساعد في تيسير قيامهم بأعمالهم، ومن يستخدم البرنامج للحصول على أسلحة وبنادق قنص ومدرعات وطائرات هيلكوبتر عسكرية مقاتلة، وغيرها، ودائماً يتم تبرير نقص الشفافية، والتهرب من مشاركة الرأي العام بالمعلومات الكافية حول هذا البرنامج، وغيره من تشريعات (العسكرة) على أن ذلك ليس إلا لـ"دواعٍ أمنية"[12].

> تأتي اتجاهات "عسكرة الشرطة" حول العالم مصحوبة دوماً، بخطابات أو ممارسات معينة تُثير الذعر والخوف لدى العامة، بما يشكل غطاءً تبريرياً لها، فالحرب على المخدرات في أمريكا، ثم لاحقا دعاوى "الحرب على الإرهاب" كانتا مسوغا لزيادة قدرات تأمين الشرطة المحلية بمزيد من المعدّات والتقنيات والتدريبات العسكرية، لتتمكن من ردع الإرهاب ودرء مخاطره الكبرى.

ثالثاً: العسكرة كعامل لتصعيد الصراعات الاجتماعية

مع الاستمرار في العسكرة، إضافة إلى كونها تتأثر بدورها بعوامل وسياقات اجتماعية واقتصادية معينة، فإنها تقوم أيضاً بإيجاد متغيرات وسياقات جديدة، إذ من الملحوظ أن الخيط الناظم للعديد من الأزمات الكبرى، التي كان العنف الشرطيّ فاعلاً رئيسياً فيها في الولايات المتحدة، كون الضحايا في الأغلب من ذوي البشرة السمراء، أو من الأقليات اللاتينية، هو ما يساهم في كشف الغطاء عن صراع واحتقان قديم ظل سائداً لحقب كاملة في الماضي، وهو داء العنصرية، والذي قد تساهم (العسكرة) في تأجيج الشعور به من جديد.

وقد وثّق تقرير "الحرب تأتي للبيت: العسكرة المفرطة لأجهزة الشرطة الأمريكية" أكثر من 800 حالة مداهمة، قام بالتركيز على دراستها وتحليل أبعادها في -2011 2012، من ضمن حالات أخرى كثيرة قامت بها قوات الاقتحام والمواقف الصعبة الخاصة الأمريكية (SWAT) ، وهي قوات شبه عسكرية تابعة لأجهزة الشرطة في الولايات المختلفة. يذكر التقرير أن النسبة الأكبر لمن تم اقتحام منازلهم، بدعوى التفتيش، كانت لمواطنين ذوي بشرة سمراء بواقع 42%، بينما هناك نسبة 12% أيضاً تمت ضد مواطنين ينتمون للأقليات اللاتينية[13].

ويذكر التقرير من ضمن الحالات التي قام بتغطيتها، قيام قوات سوات (SWAT) عالية التسليح، باقتحام منزل أسرة بها أطفال، وتسبب إلقاؤهم بالقنبلة الضوئية الحارقة (The Flashbang Grenade) في غرفة الأطفال، في هلع كبير لهم، وما زاد الأمر سوءاً هو سقوط تلك القنبلة في مهد الطفل الصغير الذي لم يتخط عمره سوى أشهر معدودة، ما تسبب بدوره في حروق كبيرة دامية في وجهه وصدره، وحرق فراش مهده، ما نتج عنه بقاءه في العناية المركزة أسابيع حتى كتابة التقرير.

وتورد والدة الطفل شهادتها كاملة، وتذكر في كلامها "أنّ كل شيء مرتبط بالعرق، فأنت لا ترى قوات (SWAT) تقتحم أي حي من أحياء البيض، وتلقي القنابل داخل بيوتهم بهذا الشكل المروع"[14]! ومن المثير للدهشة أنّ قوات الشرطة باجتياحها العسكري العنيف ذلك، لم تعثر على أية أسلحة أو مواد ممنوعة في منزل الأسرة الهادئ، الأمر الذي لم يكن يستدعي كل هذا التدخل المبالغ في عنفه، وهو ما يؤكد التقرير على عدم كونه استثناءً، بل يتم تكراره في العديد من الحالات الأخرى، إذ تصاحب عمليات قوات (SWAT) المختلفة، مظاهر عنف مفرطة مبالغ فيها، وقد كان الهدف الأساسي من هذه القوات هو مجابهة المخاطر العالية من حالات احتجاز رهائن، أو وجود قناصة يهددون أمن المواطنين، وغير ذلك من التحديات الكبيرة. إلا أن التقرير يؤكد انحراف مسار هذه القوات، واستخدامها بشكل غير طبيعي للبحث عن كميات صغيرة جداً من المخدرات أو لضبط مشتبه بهم، وهي الأمور التي بإمكان الشرطة العادية القيام بها، مع احترام أكبر لحقوق الإنسان، ومن دون اقتحام وتدمير أبواب ومحتويات المنازل، أو ترويع وإيذاء أصحابها وحيواناتهم الأليفة[15].

الخلاصة

تساهم عسكرة الشرطة بقدر كبير في تفسير ازدياد ظاهرة العنف الشرطي، وتتضافر معها أبعاد أخرى مثل غياب الرقابة والمحاسبة، والغطاء التشريعي الداعم لعسكرة الشرطة، والمتغاضي عن تجاوزاتها بصورة عامة تحت وطأة خطاب "الحرب على الإرهاب"، الذي إن كانت أبرز سلبياته في بلداننا العربية، استخدام الأنظمة الاستبدادية له في ترسيخ قمعها الممنهج، وتقديم تبريرات جديدة له، فإن أبرز سلبياته على مستوى البلدان الغربية، هو تفاقم ظاهرة العسكرة، وما يصاحبها من زيادة رهيبة

في صور ومعدلات العنف الشرطيّ المختلفة.

وكما وجدنا فإن التعامل مع حالات العسكرة على كونها استثناءً، هو تعامل قاصر، إذ إنها تطورت لتصبح منهجاً أساسياً لقوات الشرطة، ينبغي التوقف عنده كثيراً، وتناوله ليس بمنظور التجاوزات الفردية التي يرتكبها بعض أفراد الشرطة، وإنما في إطار عام أوسع وأشمل من ذلك بكثير، ليتضمن مناقشة الإرادة السياسية الداعمة بشكل كبير لهذا الاتجاه، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وما عرضناه من أن العسكرة هي شأن فيدرالي يتم دعمه على أعلى مستوى، يضاف إلى ذلك الغطاء التشريعي للعملية، والذي نرى أنه لا يكتفي بالسماح بالتشريع وتقنين العسكرة إنما يدفع لاستخدام الشرطة لتلك المعدات والتقنيات العسكرية، بما يعني ذلك تزايد احتمالات العنف الشرطيّ، والدليل على ذلك كون "الحكومة الفيدرالية الأمريكية تطلب من أجهزة الشرطة التي تتلقى معدات وفقاً لبرنامج (1033) أن تستخدمها خلال عام من استلامها".

ولعل من أهم التغيرات التي تهدد العسكرة بحدوثها، هي تغير نظرة الشرطة العامة إلى المواطنين، ليصبح التشكيك في كونهم أعداء محتملين، وهو ما يعزز من ثقافة المحارب بدلاً من الشرطي الحامي، ويحوّل الشرطة من أداة خدمية/مدنية، إلى وحدات عسكرية، تفترض في كل مواطن أنه عدو حتى يثبت العكس، وهو ما يتناقض تماماً مع الفلسفة العامة التي قامت عليها أنظمة الشرطة الحديثة.

ويكمن الحل بصورة أولية، في تفعيل الرقابة الشعبية على أجهزة الأمن، وهو أمر وإن كان يتحقق بالفعل في كثير من البلدان الغربية، إلا أنه لا يتحقق تماماً في عملية عسكرة الشرطة، إذ عادة ما تتم بعيداً عن الأنظار، وعدم إخضاع العملية برمتها للنقاش العام، وحصرها في قرارات نخبة سياسية معينة. ومن المتوقع أنه حال دمقرطة النقاش والتفاعل مع قضية العسكرة، فإن المحصلة النهائية ستكون أفضل في جميع الأحوال، فإمّا الحد منها ووضع ضوابط معينة وواضحة لها بشكل يمنع العنف المبالغ فيه، والعسكرة الزائدة عن الحد باهظة التكاليف وقليلة الجدوى، أو الاستمرار الجزئي فيها مع رقابة ومحاسبة أكبر تساهم في تنقيحها، وإخراجها بصورة أكثر فاعلية، وأقل اصطحاباً لآثار جانبية قد تؤدي لتفاقم أزمات اجتماعية واقتصادية أكبر، مثل صعود العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول في النهاية إنه لا يمكن إنكار أن هناك أسباباً موضوعية تدفع باتجاه عسكرة الشرطة، ليس أقلها لجوء المتظاهرين للعنف في بعض الأحيان، فضلاً عن تعرض الأجهزة الشرطية لمخاطر وتهديدات إرهابية، إلا أنه في النهاية، فإن هناك حاجة للبحث عن توازن دقيق بين اعتبارات الأمن وحقوق الإنسان.

1- “Nicole Crowder, “The timeline of events and scenes in Ferguson, Mo., since the shooting of Michael Brown”, **Washington Post**, August 16, 2014, http://goo.gl/dsmd1m (accessed October 19, 2014).

2- "Laurie Penny, "Occupy Wall Street: police violence reveals a corrupt system", **The Guardian**, November 15, 2011, http://goo.gl/IMffyk (accessed October 21, 2014).

3- “DAVID M. HERSZENHORN, “Claims of Police Brutality in Ukraine Amid Talks to Quell Unrest”, **New York Times**, JAN. 23, 2014, http://goo.gl/PGTpqM (accessed October 19, 2014).

4- “JOHN HALL, “Turkey rules out ground troops going into battle with ISIS - fuelling protests by Kurds at lack of action over their plight in Syria”, **Daily Mail**, October 9, 2014, http://goo.gl/y2tBVA (accessed October 19, 2014).

5- “Aamer Madhani, “St. Louis County chief defends militarization of police”, **USA TODAY**, September 16, 2014, http://goo.gl/nLcKYN (accessed October 14, 2014).

6- الشرطة التركية: مداهمة جامعة أنقرة ورفع إشارة "رابعة"، فرانس 24، 13 أكتوبر، 2014، "مراقبون – **فرانس 24**":http://goo.gl/2eyK2B

7- لا يعني ذلك بالطبع انتفاء النزعة في كثير من البلدان نحو زيادة التسلح، إذ لاتزال نفقات تسلح البدان حول العالم بمئات المليارات من الدولارات، ولكن مقارنة مع أوقات الحرب الباردة وغيرها، فإن اتجاهات الميل لزيادة التسلح لم تعد كما كانت في السابق فحسب.

8- “Ryan Van Velzer, The Arizona Republic, “Arizona police 'excessively militarized,' ACLU says”, **USA TODAY**, June 24, 2014, http://goo.gl/Vb7BKl (accessed October 19, 2014).

9- “Linda Feldmann, “Ferguson: How Pentagon’s '1033 program' helped militarize small-town police (+video)”, **The Christian Science Monitor**, AUGUST 16, 2014, http://goo.gl/ncSKgl (accessed October 19, 2014).

10- American Civil Liberties Union (ACLU), War Comes Home: the excessive militarization of American policing, (New York: ACLU, 2014), p. 16.

11- American Civil Liberties Union (ACLU), op.cit., p. 16.

12- “Lindsey Cook, “More Transparency, Better Data Needed on Pentagon's 1033 Program”, **US News**, September 16, 2014, http://goo.gl/i9401w (accessed October 20, 2014).

13- American Civil Liberties Union (ACLU), op.cit., p. 52.

14- American Civil Liberties Union (ACLU), op.cit., p. 14.

15- إذ يرصد التقرير أيضاً العديد من مظاهر الإيذاء الناجمة عن الاقتحامات، وتكرار قتلهم للعديد من كلاب المنازل الأليفة، أثناء عملية الاقتحام.